

الثورات المنتجة للاستبداد



محمد علي عناش

الثورة الشعبية التونسية التي نهضت بها أحزاب واتحادات ونقابات فاعلة ومؤثرة في المجتمع التونسي أطاحت بنظام بن علي خلال أقل من شهر واحد من الاحتجاجات والمظاهرات تحت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام». وفتحت أفقا للتغيير في المجتمعات العربية الأخرى، لتخرج على إثرها الجماهير إلى الشوارع والساحات بشكل عفوي، إلا من تأثر محدود للأحزاب والنقابات، وهي تهتف بشعار إسقاط النظام ثم بشعار «ارحل» بعد نزول الإخوان المسلمين.. الثورات العربية الأخرى تعثرت ومضت في مسارات كارثية مختلفة، جميعها لم ترتق إلى مستوى الثورة في مفهوما الاجتماعي والثقافي وأبعادها الأخلاقية السلمية، فالنموذج الليبي - السوري - أخذ منحى إسقاط الحاكم بالقوة المسلحة ليحصد حتى الآن أكثر من مائة ألف قتيل وتدمير البنية التحتية للبلدين..

بالربيع العربي، أن يتم صناعة النموذج الأرقى والممكن الواقعي والموضوعي لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة في إطار هذا الربيع الذي ارتوى بالدماء وتكحل بالماسي وأتمر بخراب البنين ويصعد أنظمة دينية قمعية، ترتكب الجريمة والسحل بدم بارد وبمجرد فتوى من أهل الحل والعقد... عندما أعلن الزعيم علي عبدالله صالح ومن ميدان السبعين مبادرة الإنقاذ الوطني لتحقيق الانتقال الآمن والسلمي للسلطة، وهي المبادرة التي رُفضت من ساعتها الأولى..

ندرك تمام الإدراك أن قرار الرفض لم يكن قراراً نابغاً من إرادة بعض قوى المشترك وإنما بإرادة أكاديمية التغيير القطرية التي تعمل ضمن مشروع الوصاية الدولية وأجندة التغيير في المنطقة، والتي رأت في هذه المبادرة خروجاً عن السياق العام لمخطط إعادة صياغة المنطقة وتدمير العقل العربي والوحدة السياسية والاجتماعية العربية وتدمير إمكاناتها ومنجزاتها المترامية منذ عقود مضت، عبر أدوات هذا المشروع في المنطقة - الإخوان المسلمين والجماعات المتطرفة والإرهابية والنخب الانتهازية. لسنا أعداء للتغيير ولا للغايات النبيلة والتطلعات العربية في نيل الحقوق والحريات وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة، لكننا أعداء للصورة المشوهة للتغيير، ضد الاستلاب وتدين الجماهير، ضد منطق القوة والعنف والتطرف واستهداف بنية الدولة والنظام العام للمجتمعات، كي اسقط حاكماً قومياً له من السلبات كما له من الإيجابيات، لأقيم حاكماً آخر يقتلك ويقمعك ويغتالك بإسناد مقدس وبرعاية دولية، وأنهض بأسا مساوي الربيع العربي - القاعدة والطاغية والعشائرية وثقافة الكراهية والعنصرية.

كان بالإمكان تجنب هذه المساوئ والنتائج الكارثية

التحالف الشمولي لإجهاض أسس الدولة المدنية

منعطفات ومحطات كثيرة ومهمة شهدها الوطن خلال السنوات الماضية.. منها أحداث الحوئي في صعدة، وقبلها محاولة الانفصال وإشعال الحرب في صيف 1994م، وقبل ذلك الأحداث التي شهدتها المناطق الوسطى التي بدأت منذ عام 1968م واستمرت إلى عام 1982م..

شيماء محمد

أول منته مآسي شعبنا عند هذا الحد من الصراعات، بل لقد شهدت اليمن منذ عام 2006م منحنى آخر في التصعيد قاد إلى اشتعال فتيل أزمة سياسية مدمرة بداية عام 2011م، مازالت تداعياتها الخطرة تنعكس على الوطن والمواطن إلى اليوم، وتنخر بثآرها في جسد الوطن، رغم التوقيع على المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية المزمّنة المؤيدة إقليمياً ودولياً.. ألم تكن هذه الأحداث التي شهدتها ويشهدها الوطن، مؤامرة لتدمير كل ما تحققت له من إنجازات وتحولات عظيمة.. وهدماً لكل شيء جميل: للأمن والاستقرار والتنمية والديمقراطية، وللحرية.. واستهدافاً أيضاً لقدرات الإنسان اليمني وحقه في أن يعيش حياة حرة كريمة وأمنة مطمئناً على نفسه وأولاده وعرضه وماله. فالحوثيون يريدون إقامة دولة إمامية، والإخوان المسلمون يريدون دولة طالبانية يساندتهم في ذلك -لأسف الشديد- اليساريون والناصريون الذين لهم ثأر مع الوطن ومع ثورة 26 من سبتمبر وثورة 14 من أكتوبر المجيدتين ومنجز يوم 22 من مايو عام 1990م الذي تحقق فيه أهم وأعظم وأسمى الأهداف الوطنية، وتوج به شعبنا نضال وتضحيات الحركة الوطنية.. بقيادة الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام بإعادة تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية.. ثم ألم يكن كل ذلك انتقاماً من النظام الوطني الديمقراطي الذي قاد المشروع النهوض الحضاري نحو بناء الدولة المدنية الحديثة بمؤسساتها الدستورية القائمة على أساس العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان، وضمان حرية الرأي والرأي الآخر.. والتعددية السياسية والحزبية وانتهاج الخيار الديمقراطي، وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة..؟

أمام كل هذا نتساءل أيضاً.. أين تكمن مصلحة الوطن والمواطنين.. هل فيما يسعى إليه الحوثيون.. أم فيما يهدف إليه الإخوان أو بالأصح حزب الإصلاح أو السلفيون.. أو في التحالف الماركسي الناصري مع «الإخوان» والسلفيين وهو التحالف غير المقدس؟ ثم إلى أين تتجه كل هذه التحالفات يا تـرى.. هل لتحقيق مصلحة وطنية..؟



المشترك ليس وصياً على المؤتمر

صادف الخميس الماضي مرور عام على الانتخابات الرئاسية المبكرة التي جرت في 21 فبراير 2012م وتم فيها انتخاب الأخ عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية بموجب المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية التي تعد خارطة طريق لإخراج اليمن من الأزمة التي اندلعت في فبراير عام 2011م..



محمد عبده سفيان

وقد مثلت الانتخابات الرئاسية نقطة تحول تاريخية مهمة في مسار العملية السياسية والديمقراطية في اليمن، فإلى جانب أنها أرست مبدأ حضارياً وديمقراطياً في تبادل السلطة بطريقة ديمقراطية وأسلوب حضاري فإنها تعد بمثابة الجسر الذي عبرت من خلاله سفينة الوطن من وسط الأمواج الهائجة إلى شاطئ الأمان، ورغم ذلك مازال البعض من قيادات أحزاب اللقاء المشترك وخصوصاً الإصلاح والاشتراكي والوحدوي الناصري وشيوخ القبائل غير مستوعبين عملية التحول السياسي والديمقراطي الذي تشهده البلاد منذ فبراير العام الماضي وغير مدركين حجم التحديات والمخاطر الجمة التي تهدد الوطن ووحدته وأمنه واستقراره وفي مقدمتها خطر الإرهاب ودعوات الانفصال وشبح التقسيم وخطر النعرات المذهبية والطاغية والمناطقية والتدخلات الأجنبية، حيث تجدهم ينظرون لعملية التغيير التي يشهدها الوطن من زاوية ضيقة جداً وهي تلبية مصالحهم الشخصية والحزبية على حساب المصلحة العامة للوطن والشعب.. وهذا يتضح جلياً من خلال ما يطرأ عليه في خطاباتهم وتصريحاتهم ولقاءاتهم في وسائل الإعلام المختلفة محلياً وإقليمياً ودولياً وفي كتاباتهم الصحفية وبياناتهم التي يصدرونها بين الحين والآخر.

كما أنهم لايزالون يضعون العراقيل والاشتراطات المعرقلة لمؤتمر الحوار الوطني والتسوية السياسية ويتهمون المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه بأنهم من يضعون العراقيل.. كانوا يشترطون ضرورة هيكلة الجيش وإقالة أقارب الزعيم علي عبدالله صالح من مناصبهم العسكرية والأمنية كشرط أساسي لعقد مؤتمر الحوار الوطني، فصدرت قرارات رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير عبدربه منصور هادي الخاصة بهيكلة الجيش، وقد اتضح للرأي العام من هو الطرف الذي يرفض حتى اليوم دمج القوات المسلحة تحت قيادة واحدة وإعادة هيكلتها، كما اتضح جيداً من هو الطرف الذي يضع العراقيل أمام عقد مؤتمر الحوار الوطني وإنجاز ماتبقى من التسوية السياسية، وقد اتضح ذلك جلياً من خلال بيانهم الصادر في 28 يناير الماضي أثناء زيارة وفد مجلس الأمن الدولي لبلادنا في 18 يناير الماضي والذي حاولوا فيه قلب الحقائق وتشويه

الواقعات وممارسة الكذب والتضليل على المجتمع الدولي، وكذلك الأمر لرئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك في 20 يناير الماضي والتي وجه فيها بتوحيد مواقف أحزاب المشترك ومطالبة رئيس الجمهورية بسرعة إصدار قرارات تعيين قادة المناطق العسكرية بالتوافق معهم وتحذيره «أي تحذير رئيس الجمهورية» من محاولة إعادة أية شخصية من عائلة صالح وإبلاغه أن ذلك سوف يعيد «الثورة» من البداية.

وكذلك الأمر بالنسبة للتصريحات والأحاديث التي يدلي بها عدد من قيادات أحزاب المشترك والتي بدوا من خلالها وكأنهم أوصياء على المؤتمر الشعبي العام ويمتلكون الحق في فرض رؤاهم ورغباتهم عليه بتحديد من يكون رئيساً للمؤتمر بل وربما يصل الأمر إلى أن يحددهوا من هم أعضاء اللجنة العامة والأمانة العامة واللجنة الدائمة ورؤساء الفروع في المحافظات بل وربما وضع خطة العمل التنظيمي والسياسي التي يجب أن يسير عليها المؤتمر خلال الفترة القادمة خصوصاً وأن هناك من يدعي أنه يفهم النظام الداخلي للمؤتمر أكثر من قيادات وأعضاء المؤتمر أنفسهم وأنه يفهم مضامين المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية المزمّنة أكثر من الأمم المتحدة وعاة المبادرة.. فقد أطل علينا الأخ سلطان العتواني الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري عبر قناة السعيدة الفضائية قبل أسبوعين في برنامج «في عمق الحدث» ليقول لنا بأن جوهر المبادرة الخليجية هو اعتزال الزعيم علي عبدالله صالح العمل السياسي وترك رئاسة المؤتمر الشعبي العام.. مؤكداً أن النظام الداخلي للمؤتمر ينص بأن رئيس المؤتمر هو رئيس الجمهورية وهو نفس الكلام الذي كان قد قاله الدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني قبل فترة في لقاء معه في نفس البرنامج بقناة السعيدة ولكنه في اللقاء الذي أجري معه في شهر ديسمبر الماضي على حلقتين تراجع عما قاله

وتجنب ما يحدث في مصر مثلاً بانتخاب أحمد شفيق رئيساً لمصر، لمعايير وأبعاد كثيرة أهمها أن شفيق رجل دولة وينتمي للتيار المدني الليبرالي ورجل يفكر بعقلية المؤسسة والدولة الوطنية، وأصبح يتعامل مع لحظة التغيير بشكل إيجابي ومستقبلي، أمر كهذا كان سيقتطع الطريق أمام الاستبداد الراهن بمنطقة المقدس وبمنطق الحفاظ على بيضة الإسلام، هذا النظام الذي صعد إلى كرسي السلطة على كاهل القوى المدنية والسياسية الأخرى، التي حافظت على منطق الثوابت الثورية، كحالة مثالية ورومانسية في العمل السياسي القائم على فن الإمكان والأبعاد المستقبلية، فوقفت إلى جانب مرسي في مواجهة الفريق أحمد شفيق الذي كان نداً قوياً لمرسي في أنصع وأنزه ممارسة ديمقراطية وانتخابية شهدتها مصر، لا شيء إلا لأن شفيق محسوب على نظام ومرحلة مبارك، وأن فوز شفيق معناه إسقاط لرمزية الثورة وانحراف عن أهدافها ومبادئها مقابل الانتصار للفلول وإعادة إنتاج نظام مبارك، هكذا عمل الإخوان على بث هذه المخاوف والهواجس ونجحوا في ذلك وتمكنوا من إغارة مرحلة الفرز الطبيعي الذي كان يفترض أن يحصل بين القوى السياسية وإعادة تشكيل التحالفات السياسية على أساس التقارب البرامجي والتقارب في الغايات والتوجهات، أي اصطاف القوى اليسارية والليبرالية في مواجهة تيار الإخوان والجماعات الدينية السلفية الأخرى.

هذه القوى التي تعاطت مع اللعبة السياسية في مرحلة ما بعد مبارك بمثالية ووطنياً واستخدام وتوظيف العقل النقدي والوعي التحليلي، لاستيعاب واقعها كأحزاب ومنظمات ونقابات ومدى قدرتها على حماية الثورة ومواجهة توجهات الصراعات نحو السيطرة وابتلاع مؤسسات الدولة والحكم، لصالح اليوم تتجرع مرارة النتائج وخيبة المال.

نحن في اليمن.. هل كنا نحتاج إلى جمعة الكرامة وأحداث كنتاكي وشارع الزراعة والحصبة وتعز وأرحب، كي نقبل في النهاية بالمبادرة الخليجية والتسوية السياسية، عندما رفضت قوى المشترك مبادرة الرئيس صالح في ملعب الثورة التي لم تات المبادرة الخليجية إلا امتداداً لها شكلاً ومضموناً.

بالتأكيد لا لم تكن بحاجة إلى ذلك بكل مقاييس العقل والمنطق غير أن قوى المشترك كانت بحاجة إلى استمرار شعار «ارحل» مكتوباً بالدماء والدموع، كانت بحاجة إلى أشلاء وقميص عثمان كي تسقط الرئيس صالح، أو تظل ترفعها وتسالم بها حتى في ظل المبادرة الخليجية والتسوية السياسية، عندما تعجز عن إسقاطه بالعنف والهواجس المسلحة والمظاهرات الاستفزازية المستمرة، يمكن القول إن المبادرة الخليجية والتسوية السياسية خففت من حدة الأزمة ونقلتها من حالة وشك الانفجار إلى حالة شكلية من التوافق والهدوء، على إثرها تحقق شكل من أشكال الانتقال السلمي للسلطة في 21 فبراير 2012م، وبذلك قدمت اليمن أنموذجاً يحتذى به في التداول السلمي للسلطة كما قال جمال بن عمر الذي يتناسى اليوم أن هذا المنجز التاريخي بحسب للزعيم علي عبدالله صالح شاء من شاء وأبى من أبى.. هكذا سيتكلم التاريخ وكل العقلاء والمنصفين، أما من استمرروا الكذب والتضليل فإن التاريخ سيلفظهم لأنهم لم يفوا بوعودهم لأنهم غير ديمقراطيين وغير قادرين على تحمل المسؤولية الأخلاقية ووطنياً، وما حدث في عدن من مجزرة بشعة خير شاهد على بؤسهم وسقوطهم.

جمهورية هذا الموضوع أرسلته إلى صحيفة الجمهورية لنشره ولكنهم اعتذروا بحجة أن هناك توجيهات بالتهبئة رغم استمرار الصحيفة بنشر المقالات المسببة للزعيم علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي العام بقيادته.